

ورشة عمل منهجية المرأة وأنشطة الأعمال والقانون



ريادة الأعمال



الزواج



الأجور



العمل



التنقل



السلامة



المعاش التقاعدي



الأصول



ريادة الأعمال



رعاية الطفل



الوالدية



ريادة الأعمال – الدافع من المؤشر

- يُسهم الوصول إلى التمويل وممارسة الأنشطة الريادية في تمكين النساء من تجاوز القيود التجارية، مما يعزز مشاركتهن في القطاع الرسمي ويقلص الفجوات بين الجنسين في المناصب القيادية في مجال الأعمال.
- تُظهر الأبحاث وجود علاقة كبيرة وإيجابية بين المساواة بين الجنسين في القانون وقدرة النساء على الوصول إلى المنتجات المالية.
- تواجه رائدات الأعمال تحديات في الحصول على القروض ورأس المال الاستثماري، مما يحدّ من قدرتهن على توسيع نطاق أعمالهن. وتُقدّر الفجوة التمويلية الإجمالية للنساء في قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME) بنحو 1.9 تريليون دولار أمريكي.
- في المتوسط، تفوز الشركات المملوكة للنساء بأقل من 2٪ من عقود عمليات الشراء العامة..





الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال

النقاط الفرعية

- هل يسمح القانون للمرأة بتوقيع عقد بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
- هل يسمح القانون للمرأة بتسجيل شركة بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
- هل يسمح القانون للمرأة بفتح حساب مصرفي بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

01

هل يسمح القانون للمرأة بممارسة الأنشطة الريادية بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

02

- لا يتضمن هذا المؤشر نقاط فرعية

هل يحظر القانون التمييز في الوصول إلى الائتمان على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)؟

03

- ما هي الحصة المنصوص عليها؟

هل ينص القانون على حصة للنساء في مجالس إدارة الشركات؟

04

- ما نوع المعايير المتضمنة؟ (مثل الحصص، تقييم الاحتياجات، معايير الاستبعاد)

هل يتضمن القانون أحكامًا تراعي النوع الاجتماعي في عمليات الشراء العامة؟



الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال - (1) 1.8.1

1.8.1.1 هل يسمح القانون للمرأة بتوقيع عقد بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

تُمنح الإجابة "نعم" على السؤال 1.8.1.1 إذا توفرت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ تحصل المرأة (سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة) على الأهلية القانونية الكاملة عند بلوغ سن الرشد؛ و
- ◀ لا توجد قيود قانونية على توقيعها للعقود الملزمة قانونًا، مثل الحاجة إلى إذن أو توقيع أو موافقة الزوج أو الولي القانوني؛ و
- ◀ لا توجد فروقات بين النساء (المتزوجات أو غير المتزوجات) والرجال، أو أعباء إضافية تواجهها النساء دون الرجال عند توقيع العقود الملزمة قانونًا.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.8.1 هل يسمح القانون للمرأة بممارسة الأنشطة الريادية بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.1 هل يسمح القانون للمرأة بتوقيع عقد بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.2 هل يسمح القانون للمرأة بتسجيل شركة بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.3 هل يسمح القانون للمرأة بفتح حساب مصرفي بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟



الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال - (2) 1.8.1

1.8.1.2 هل يسمح القانون للمرأة بتسجيل شركة بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

تُمنح الإجابة "نعم" على السؤال 1.8.1.2 إذا توفرت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ تحصل المرأة (سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة) على الأهلية القانونية الكاملة عند بلوغ سن الرشد؛ و
- ◀ لا توجد قيود قانونية على قيامها بتسجيل شركة، مثل الحاجة إلى إذن أو توقيع أو موافقة الزوج أو الولي القانوني؛ و
- ◀ لا توجد فروقات بين النساء (المتزوجات أو غير المتزوجات) والرجال، أو أعباء إضافية تتحملها النساء دون الرجال (مثل تقديم مستندات أو أسماء إضافية) عند تسجيل شركة.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.8.1 هل يسمح القانون للمرأة بممارسة الأنشطة الريادية بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.1 هل يسمح القانون للمرأة بتوقيع عقد بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.2 هل يسمح القانون للمرأة بتسجيل شركة بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.3 هل يسمح القانون للمرأة بفتح حساب مصرفي بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

يجب أن تكون الإجابة على كل سؤال "نعم" للحصول على نقطة واحدة.



الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال - (3) 1.8.1

1.8.1.3 هل يسمح القانون للمرأة بفتح حساب مصرفي بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

تُمنح الإجابة "نعم" على السؤال 1.8.1.3 إذا توفرت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ تحصل المرأة (سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة) على الأهلية القانونية الكاملة عند بلوغ سن الرشد؛ و
- ◀ لا توجد قيود قانونية على فتحها لحساب مصرفي، مثل الحاجة إلى إذن أو توقيع أو موافقة الزوج أو الولي القانوني؛ و
- ◀ لا توجد فروقات بين النساء (المتزوجات أو غير المتزوجات) والرجال، أو أعباء إضافية تواجهها النساء دون الرجال عند فتح حساب مصرفي، بغض النظر عن نظام الأحوال الزوجية المعمول به.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.8.1 هل يسمح القانون للمرأة بممارسة الأنشطة الريادية بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.1 هل يسمح القانون للمرأة بتوقيع عقد بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.2 هل يسمح القانون للمرأة بتسجيل شركة بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟
		1.8.1.3 هل يسمح القانون للمرأة بفتح حساب مصرفي بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

يجب أن تكون الإجابة على كل سؤال "نعم" للحصول على نقطة واحدة.



الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال - 1.8.2

يُمنح المؤشر 1.8.2 درجة (1) إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ ينص القانون صراحةً على حظر التمييز القائم على النوع الاجتماعي في الوصول إلى الخدمات المالية أو الائتمان أو القروض. وقد يتضمن نص القانون مصطلحات مثل "الخدمات المالية"، "الخدمات المصرفية"، "جميع الخدمات في القطاعين العام والخاص"، أو "الأنشطة التجارية". ولا تُعدّ البنود العامة لمكافحة التمييز الواردة في الدساتير أو القوانين التي لا تذكر صراحةً الجنس أو النوع الاجتماعي في سياق الخدمات المالية أو القروض أو الائتمان كافية؛ (أو) ينص القانون على المساواة في الوصول إلى المنتجات أو الخدمات المالية بين النساء والرجال؛ و
- ◀ إذا كانت أحكام حظر التمييز في الوصول إلى الائتمان واردة في لوائح أو منشورات صادرة عن البنك المركزي، فيجب أن تكون ملزمة قانوناً؛ و
- ◀ أن تكون هذه الأدوات القانونية الملزمة مصحوبة بآليات فعالة للانتصاف عند انتهاك مبدأ عدم التمييز.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	8.21. هل يحظر القانون التمييز في الوصول إلى الائتمان على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)؟



الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال - 1.8.3

يُمنح المؤشر 1.8.3 درجة (1) إذا تحققت الشرطان التاليان:

- ◀ وجود حصة قائمة على النوع الاجتماعي مفروضة بموجب القانون في مجالس إدارة الشركات في القطاع الخاص أو الشركات المدرجة في البورصة؛ و
- ◀ أن تنص الحصة على وجوب شغل النساء لما لا يقل عن 40% من مقاعد مجلس الإدارة.

يُمنح المؤشر 1.8.3 نصف درجة (0.5) إذا تحققت الشرطان التاليان:

- ◀ وجود حصة قائمة على النوع الاجتماعي مفروضة بموجب القانون في مجالس إدارة الشركات في القطاع الخاص أو الشركات المدرجة في البورصة؛ و
- ◀ أن تنص الحصة على أن تشغل النساء أقل من 40% من مقاعد مجلس الإدارة ولكن أكثر من 0%، أو أن تُشغل امرأة واحدة على الأقل أحد المقاعد.

يُمنح المؤشر 1.8.3 درجة (0) إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:

- ◀ عدم وجود حصة قائمة على النوع الاجتماعي مفروضة بموجب القانون في مجالس إدارة الشركات في القطاع الخاص أو الشركات المدرجة في البورصة؛ أو
- ◀ وجود حصة غير إلزامية مثل "حصة الامتثال أو التبرير"، أو "حصة مرنة"، أو حصة تطبقها جهات خاصة (مثل البورصات).

الدرجة القصوى المعدلة	النقاط	
25	1-0	1.8.3 هل ينص القانون على حصة للنساء في مجالس إدارة الشركات؟
		1.8.3.1 ما هي الحصة المنصوص عليها؟
		حصة تبلغ 40% أو أكثر = 1 نقطة حصة تقل عن 40% وتزيد عن 0% أو وجود شخص واحد على الأقل = 0.5 نقطة عدم وجود حصة إلزامية = 0 نقطة



الركيزة الأولى - الأطر القانونية لمؤشر ريادة الأعمال - 1.8.4

يُمنح المؤشر 1.8.4 درجة (1) إذا تحققت الشرطان التاليان:

- ◀ تتضمن قوانين عمليات شراء أحكامًا أو تدابير تراعي النوع الاجتماعي وتعود بالفائدة تحديدًا على النساء في عمليات الشراء العام، مثل:
 - (1) الحصص، أو العقود المحجوزة للشركات المملوكة للنساء، أو أحكام التخصيص؛ (2) معايير الاستبعاد التي تحدد ما إذا كان يُسمح لمقدم العطاء بالمشاركة في إجراء عمليات الشراء؛ (3) معايير الاختيار التي يتم بناءً عليها اختيار مقدمي العطاءات، مثل اشتراط تنفيذ مبادرات لبناء القدرات، أو اعتماد معايير المساواة في مكان العمل، أو الحماية من العنف الجنسي أو القائم على النوع الاجتماعي؛ (4) قواعد كسر التعادل التي يُختار بموجبها مقدم العطاء عند تساوي عرضين أو أكثر من حيث الكفاءة؛ (5) متطلبات مثل شهادات المساواة بين الجنسين التي تتحقق من ممارسات المساواة بين الجنسين داخل المؤسسة؛ و
- ◀ أن تشير قوانين عمليات الشراء صراحةً إلى الجنس أو النوع الاجتماعي أو النساء في سياق عمليات الشراء العامة. أما القوانين التي تشير فقط إلى ممارسات عمليات الشراء المستدام أو المعاملة التفضيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الإشارة صراحةً إلى النساء أو النوع الاجتماعي أو الجنس، فهي غير كافية.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.8.4 هل يتضمن القانون أحكامًا تراعي النوع الاجتماعي في عمليات الشراء العامة؟
		1.8.4.1 ما نوع المعايير المتضمنة (مثل الحصص، تقييم الاحتياجات، معايير الاستبعاد)؟



الركيزة الثانية – الأطر الداعمة لمؤشر الأعمال

النقاط الفرعية

- هل توجد خطة أو إستراتيجية لدعم رائدات الأعمال؟
- هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال أهدافاً ومؤشرات محددة؟
- هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال آليات للرصد والتقييم؟
- هل توجد جهة أو مؤسسة تقدم الدعم لرائدات الأعمال؟
- هل توجد تعريفات معمول بها على المستوى الوطني لما يُعد شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟

01

هل يوجد إطار قانوني شامل لدعم رائدات الأعمال، أو الشركات التي تملكها أو تقودها نساء؟

02

- هل تنشر الحكومة بيانات مفصلة حسب الجنس حول الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء؟
- هل تنشر الحكومة بيانات مفصلة حسب الجنس حول النساء في المناصب القيادية في القطاع الخاص؟

هل تنشر الحكومة بيانات مفصلة حسب الجنس عن الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء، وعن النساء في المناصب القيادية في الشركات؟

03

- لا يتضمن هذا المؤشر نقاط فرعية

هل توجد برامج تقودها الحكومة لدعم رائدات الأعمال من خلال التدريب أو تطوير الأعمال؟

04

- هل توجد إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إستراتيجية وطنية تتضمن قسمًا مخصصًا يركّز على الشمول المالي للنساء؟
- هل تقدم الحكومة برامج تُعنى بتيسير وصول النساء أو رائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟

هل توجد خدمات تقودها الحكومة تهدف إلى تعزيز وصول النساء ورائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – (1) 11.8.1

11.8.1.1 هل توجد خطة أو إستراتيجية لدعم رائدات الأعمال؟

تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.1.1 (0.20) من الدرجة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- ◀ وجود خطة أو إستراتيجية وطنية تركز بشكل محدد على دعم رائدات الأعمال، (أو) وجود خطة أو إستراتيجية أوسع نطاقاً تتضمن أهدافاً تفصيلية أو قسمًا مخصصًا لدعم رائدات الأعمال. ولا تُعدّ الخطط أو الإستراتيجيات التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو المشاريع المتناهية الصغر دون أن تُخصص للنساء كافية؛ و
- ◀ أن تكون الخطة أو الإستراتيجية سارية خلال دورة إعداد التقارير، أو أن تكون قد نُشرت خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ إغلاق جمع البيانات، إذا لم يُذكر تاريخ انتهاء صلاحيتها في الوثيقة.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	1-0	11.8.1 هل يوجد إطار قانوني شامل لدعم رائدات الأعمال، أو الشركات التي تملكها أو تقودها نساء؟
0 أو 0.20		11.8.1.1 هل توجد خطة أو إستراتيجية لدعم رائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.2 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال أهدافًا ومؤشرات محددة؟
0 أو 0.20		11.8.1.3 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال آليات للرصد والتقييم؟
0 أو 0.20		11.8.1.4 هل توجد جهة أو مؤسسة تقدم الدعم لرائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.5 هل يوجد تعريف معمول به على المستوى الوطني لما يُشكل شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – (2) 11.8.1

11.8.1.2 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال أهدافًا ومؤشرات محددة؟ (جديد)

تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.1.2 (0.20) من الدرجة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- تتضمن الخطة أو الإستراتيجية التي تم تقييمها بموجب المؤشر 11.8.1.1 أهدافًا قابلة للقياس ومحددة بزمن فيما يتعلق بدعم رائدات الأعمال؛ و
- أن تكون هذه الأهداف محددة وواضحة بشكل يسمح بالرصد والتقييم المنتظم للتقدم المُحرز. وتتضمن الأمثلة على ذلك: أهدافًا رقمية لزيادة عدد الشركات التي تقودها نساء، أو لتحسين فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل، أو لتقديم برامج تدريب وتوجيه تستهدف النساء تحديدًا.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	1- 0	11.8.1 هل يوجد إطار قانوني شامل لدعم رائدات الأعمال، أو الشركات التي تملكها أو تقودها نساء؟
0 أو 0.20		11.8.1.1 هل توجد خطة أو إستراتيجية لدعم رائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.2 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال أهدافًا ومؤشرات محددة؟
0 أو 0.20		11.8.1.3 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال آليات للرصد والتقييم؟
0 أو 0.20		11.8.1.4 هل توجد جهة أو مؤسسة تقدم الدعم لرائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.5 هل يوجد تعريف معمول به على المستوى الوطني لما يُشكل شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – (4) 11.8.1

11.8.1.4 هل توجد جهة أو مؤسسة تقدم الدعم لرائدات الأعمال؟

- تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.1.4 (0.20) من الدرجة إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:
- ◀ وجود جهة حكومية أو مؤسسة مخصصة تقدم دعمًا صريحًا لرائدات الأعمال من خلال برامج أو تمويل أو بناء القدرات أو وسائل مماثلة؛ أو
 - ◀ وجود جهة حكومية أو مؤسسة مخصصة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتُدرج رائدات الأعمال بشكل صريح ضمن الفئات المشمولة بالدعم.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	1-0	11.8.1 هل يوجد إطار قانوني شامل لدعم رائدات الأعمال، أو الشركات التي تملكها أو تقودها نساء؟
0 أو 0.20		11.8.1.1 هل توجد خطة أو إستراتيجية لدعم رائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.2 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال أهدافًا ومؤشرات محددة؟
0 أو 0.20		11.8.1.3 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال آليات للرصد والتقييم؟
0 أو 0.20		11.8.1.4 هل توجد جهة أو مؤسسة تقدم الدعم لرائدات الأعمال؟ (جديد)
0 أو 0.20		11.8.1.5 هل يوجد تعريف معمول به على المستوى الوطني لما يُشكل شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – (5) 11.8.1

11.8.1.5 هل يوجد تعريف معمول به على المستوى الوطني لما يُعد شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟

تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.1.5 (0.20) من الدرجة إذا تحققت الشرطان التاليان:

- ◀ وجود تعريف واضح ومعتمد على المستوى الوطني، صادر عن جهة حكومية، لما يُشكّل شركة مملوكة أو تقودها نساء، سواء كان هذا التعريف منصوصاً عليه قانونياً أو معترفاً به رسمياً؛ و
- ◀ أن يكون التعريف مباشراً، غير قابل للتأويل، ويُطبّق بشكل موحد عبر مختلف القطاعات والمناطق في الدولة، وأن يتضمن معايير محددة مثل نسبة الملكية، الأدوار القيادية، أو سلطة اتخاذ القرار التي تملكها النساء. ولا تُعدّ التعريفات الصادرة عن مؤسسات خاصة مثل المؤسسات المالية أو المنظمات غير الحكومية كافية.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	1-0	11.8.1 هل يوجد إطار قانوني شامل لدعم رائدات الأعمال، أو الشركات التي تملكها أو تقودها نساء؟
0 أو 0.20		11.8.1.1 هل توجد خطة أو إستراتيجية لدعم رائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.2 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال أهدافاً ومؤشرات محددة؟
0 أو 0.20		11.8.1.3 هل تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الداعمة لرائدات الأعمال آليات للرصد والتقييم؟
0 أو 0.20		11.8.1.4 هل توجد جهة أو مؤسسة تقدم الدعم لرائدات الأعمال؟
0 أو 0.20		11.8.1.5 هل يوجد تعريف معمول به على المستوى الوطني لما يُشكّل شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟ (جديد)



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – (1) 11.8.2

11.8.2.1 هل يوجد تعريف معمول به على المستوى الوطني لما يُعد شركة مملوكة للنساء أو تقودها نساء؟

تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.2.1 نصف درجة (0.50) إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ أن تقوم مؤسسة عامة، مثل جهاز الإحصاء أو الوزارة المختصة أو هيئة دعم مرتبطة بالحكومة، بنشر بيانات مصنفة حسب الجنس ومجهولة الهوية عن الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء؛ و
- ◀ أن تُعرض البيانات بصيغة منظمة وشاملة على شكل جداول قابلة للتحليل والتفسير، سواء على موقع إلكتروني رسمي تابع للحكومة أو في تقرير مرتبط بها. ويمكن عرض البيانات إما كأرقام دقيقة أو كنسب مئوية. أما البيانات التي تُعرض فقط على شكل وصف سردي، أو تلك المتوفرة فقط من خلال مصادر ثانوية مثل البيانات الصحفية أو التصريحات العامة عن الشركات المملوكة أو المُدارة من قبل نساء، فهي غير كافية؛ و
- ◀ أن تكون البيانات قد نُشرت خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ إغلاق جمع البيانات.

الدرجة
القصى
المُعَدلة

25 0, 05 أو 1

0 أو 0.50

0 أو 0.50

11.8.2 هل تنشر الحكومة بيانات مجهولة الهوية ومصنفة حسب الجنس عن الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء، وعن النساء في المناصب القيادية في الشركات؟

11.8.2.1 هل تنشر الحكومة بيانات مصنفة حسب الجنس حول الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء؟ (جديد)

11.8.2.2 هل تنشر الحكومة بيانات مصنفة حسب الجنس حول النساء في المناصب القيادية في القطاع الخاص؟



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – (2) 11.8.2

11.8.2.2 هل تنشر الحكومة بيانات مصنفة حسب الجنس حول النساء في المناصب القيادية في القطاع الخاص؟

تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.2.2 نصف درجة (0.50) إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ أن تقوم مؤسسة عامة، مثل جهاز الإحصاء أو الوزارة المختصة أو هيئة دعم مرتبطة بالحكومة، بنشر بيانات مصنفة حسب الجنس ومجهولة الهوية عن النساء في المناصب القيادية في الشركات (مثل عضوات مجالس الإدارة، المناصب التنفيذية العليا، أو المناصب الإدارية)؛ و
- ◀ أن تُعرض البيانات بصيغة منظمة وشاملة على شكل جداول قابلة للتحليل والتفسير، سواء على موقع إلكتروني رسمي تابع للحكومة أو في تقرير مرتبط بها. ويمكن عرض البيانات إما كأرقام دقيقة أو كنسب مئوية. أما البيانات التي تُعرض فقط على شكل وصف سردي، أو تلك المتوفرة فقط من خلال مصادر ثانوية مثل البيانات الصحفية أو التصريحات العامة حول النساء في المناصب القيادية، فهي غير كافية؛ و
- ◀ أن تكون البيانات قد نُشرت خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ إغلاق جمع البيانات.

الدرجة
القصى
المعدلة

25 0, 05 أو 1

0 أو 0.50

0 أو 0.50

11.8.2 هل تنشر الحكومة بيانات مجهولة الهوية ومصنفة حسب الجنس عن الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء، وعن النساء في المناصب القيادية في الشركات؟

11.8.2.1 هل تنشر الحكومة بيانات مصنفة حسب الجنس حول الشركات المملوكة للنساء أو التي تقودها نساء؟

11.8.2.2 هل تنشر الحكومة بيانات مصنفة حسب الجنس حول النساء في المناصب القيادية في القطاع الخاص؟ (جديد)



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال – 11.8.3

11.8.3 هل توجد برامج تقودها الحكومة لدعم رائدات الأعمال من خلال التدريب أو تطوير الأعمال؟

يُمنح المؤشر 11.8.3 درجة (1) إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ وجود برنامج واحد على الأقل تديره جهة عامة أو تموله جزئيًا، ويُقدّم الدعم في أي من المجالات التالية: التدريب على المهارات التقنية أو الشخصية، الإرشاد أو التوجيه، أو تطوير الأعمال مثل التدريب على الأعمال، خدمات الاستشارات، نقل التكنولوجيا، حضانات الأعمال، أو خدمات إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع؛ و
- ◀ أن يكون البرنامج نشطًا خلال دورة إعداد التقارير؛ و
- ◀ أن يذكر البرنامج صراحةً النساء و/أو رائدات الأعمال ضمن الفئات المستهدفة.

الدرجة
القصى
المعدّلة

25

0 أو 1

11.8.3 هل توجد برامج تقودها الحكومة لدعم رائدات الأعمال من خلال التدريب أو تطوير الأعمال؟ (جديد)



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال - (1) 1.8.4

1.8.4.1 هل توجد إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إستراتيجية وطنية تتضمن قسمًا مخصصًا يركّز على الشمول المالي للنساء؟

تُمنح الإجابة على السؤال 1.8.4.1 درجة (1) إذا تحققت الشرطان التاليان:

- ◀ وجود إستراتيجية وطنية للشمول المالي تتضمن أهدافًا أو تدابير عملية لمعالجة العقبات التي تواجه النساء و/أو رائدات الأعمال، سواء من جانب العرض أو الطلب؛ (و) أن تكون هذه الإستراتيجية سارية خلال دورة إعداد التقارير أو قد نُشرت خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ إغلاق جمع البيانات، إذا لم يُحدد تاريخ انتهاء صلاحيتها في الوثيقة؛ أو
- ◀ وجود إستراتيجية وطنية أشمل تتضمن قسمًا مخصصًا يركّز على الشمول المالي للنساء، ويتضمن أهدافًا تفصيلية؛ (و) أن تكون هذه الإستراتيجية سارية خلال دورة إعداد التقارير أو قد نُشرت خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ إغلاق جمع البيانات، إذا لم يُحدد تاريخ انتهاء صلاحيتها في الوثيقة.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0, 05 أو 1	1.8.4 هل توجد خدمات تقودها الحكومة تهدف إلى تعزيز وصول النساء ورائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟
0 أو 0.50		1.8.4.1 هل توجد إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إستراتيجية وطنية تتضمن قسمًا مخصصًا يركّز على الشمول المالي للنساء؟ (جديد)
0 أو 0.50		1.8.4.2 هل تقدم الحكومة برامج تُعنى بتيسير وصول النساء أو رائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟



الركيزة الثانية - الأطر الداعمة لمؤشر ريادة الأعمال - (2) 1.8.4

11.8.4.2 هل تقدم الحكومة برامج تُعنى بتيسير وصول النساء أو رائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟

تُمنح الإجابة على السؤال 11.8.4.2 نصف درجة (0.5) إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ وجود برنامج واحد على الأقل تديره جهة عامة أو تمّوله جزئيًا، يهدف إلى دعم وصول النساء أو رائدات الأعمال إلى الخدمات المالية، أو إلى توفير موارد أخرى مثل تدريبات التثقيف المالي للنساء أو لرائدات الأعمال في الاقتصاد؛ و
- ◀ أن يكون البرنامج نشطًا خلال دورة إعداد التقارير؛ و
- ◀ ينص البرنامج صراحةً على النساء و/أو رائدات الأعمال كجزء من الجمهور المستهدف.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0, 05 أو 1	11.8.4 هل توجد خدمات تقودها الحكومة تهدف إلى تعزيز وصول النساء ورائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟
0 أو 0.50		11.8.4.1 هل توجد إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إستراتيجية وطنية تتضمن قسمًا مخصصًا يركّز على الشمول المالي للنساء؟
0 أو 0.50		11.8.4.2 هل تقدم الحكومة برامج تُعنى بتيسير وصول النساء أو رائدات الأعمال إلى الخدمات أو الموارد المالية؟ (جديد)



الركيزة الثالثة – تصورات الخبراء لمؤشر ريادة الأعمال

إجابات مقياس ليكرت

- مُطبق بالكامل (أو) لا يتم دعمه إطلاقاً
- مُطبق في الغالب (أو) نادراً ما يتم دعمه
- مُطبق باعتدال بدرجة (أو) يتم دعمه جزئياً
- نادراً ما يُطبَّق (أو) يتم دعمه الى حد كبير
- لا يُطبَّق مطلقاً (أو) يتم دعمه بشكل كلي

01
برأيك، إلى أي مدى تطبق السلطات العامة القوانين الحالية التي تقيّد حق المرأة في ممارسة الأنشطة الريادية بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل في الواقع العملي؟ (أو) برأيك، إلى أي مدى تحترم السلطات العامة في الواقع المساواة في الحقوق بين النساء والرجال في ممارسة الأنشطة الريادية؟

02
برأيك، إلى أي مدى تطبق السلطات العامة القوانين القائمة بشأن حظر التمييز في الوصول إلى الائتمان من الواقع العملي؟

03
برأيك، إلى أي مدى تطبق السلطات العامة القوانين القائمة بشأن حصص النساء في مجالس إدارة الشركات في الواقع العملي؟

04
برأيك، إلى أي مدى تطبق السلطات العامة القوانين القائمة التي تتضمن أحكاماً تراعي النوع الاجتماعي في عمليات الشراء العامة في الواقع العملي؟

- لا يُطبَّق مطلقاً
- نادراً ما يُطبَّق
- مُطبق باعتدال بدرجة
- مُطبق في الغالب
- لا يُطبَّق مطلقاً



الركيزة الثالثة - تصورات الخبراء لمؤشر ريادة الأعمال III.8.1.1 و III.8.1.2

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.8.1.1 و III.8.1.2 وفقاً لنتيجة I.8.1 هل يسمح القانون للمرأة بممارسة الأنشطة الريادية بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

إذا كانت الدرجة هي 0

III.8.1.1 برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة بتطبيق التشريعات القائمة التي تفيد حق المرأة في ممارسة الأنشطة الريادية في الواقع العملي؟

إذا كانت الدرجة هي 1

III.8.1.2 برأيك، إلى أي مدى تدعم السلطات العامة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في ممارسة الأنشطة الريادية في الواقع العملي؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه إطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه إلى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (0-100)
لا يُطبق إطلاقاً	4	100
نادراً ما يُطبق	3	75
مُطبق باعتدال	2	50
مُطبق في الغالب	1	25
مُطبق بالكامل	0	0



الركيزة الثالثة - تصورات الخبراء لمؤشر ريادة الاعمال III.8.2

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.8.2 وفقاً لنتيجة 1.8.2 هل يحظر القانون التمييز في الوصول إلى الائتمان على أساس النوع الاجتماعي؟

إذا كانت الدرجة هي 0

لا يتم طرح أي سؤال ضمن تصورات الخبراء.
تحصل الدولة على درجة 0 في المؤشر III.8.2

إذا كانت الدرجة هي 1

III.8.2 برأيك، إلى أي مدى تطبق السلطات العامة القوانين القائمة بشأن حظر التمييز في الوصول إلى الائتمان من الناحية العملية؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه اطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه الى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100



الركيزة الثالثة - تصورات الخبراء لمؤشر ريادة الأعمال III.8.3

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.8.3 استناداً لنتيجة I.8.3 هل ينص القانون على حصة قائمة على النوع الاجتماعي في مجالس إدارة الشركات؟

إذا كانت الدرجة هي 0

لا يتم طرح أي سؤال ضمن تصورات الخبراء.
تحصل الدولة على درجة 0 في المؤشر III.8.3

إذا كانت الدرجة هي 1

III.8.3 برأيك، إلى أي مدى تطبق السلطات العامة القوانين القائمة بشأن
حوص النساء في مجالس إدارة الشركات من الناحية العملية؟
ستُضرب درجة هذا السؤال في الدرجة الممنوحة للمؤشر I.8.3

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه اطلاقاً	0	25 مضرورباً في درجة المؤشر ل I.8.3
نادراً ما يتم دعمه	1	50 مضرورباً في درجة المؤشر ل I.8.3
يتم دعمه جزئياً	2	75 مضرورباً في درجة المؤشر ل I.8.3
يتم دعمه الى حد كبير	3	100 مضرورباً في درجة المؤشر ل I.8.3
يتم دعمه بشكل كلي	4	25 مضرورباً في درجة المؤشر ل I.8.3



الركيزة الثالثة - تصورات الخبراء لمؤشر ريادة الأعمال III.8.4

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.8.3 وفقاً لنتيجة I.8.3 هل ينص القانون على حصة قائمة للنساء في مجالس إدارة الشركات؟

إذا كانت الدرجة هي 0

لا يتم طرح أي سؤال ضمن تصورات الخبراء.
تحصل الدولة على درجة 0 في المؤشر III.8.4

إذا كانت الدرجة هي 1

III.8.4 برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة بتطبيق التشريعات القائمة بشأن الأحكام المراعية للنوع الاجتماعي في عمليات الشراء العام في الواقع العملي؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه إطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه إلى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100